للتخصيص الذي نصا او احتمالا لا باعتبار تقدم النفي وعدم تقدمه فكون البنا قد ... وقت
مع تعيين بعض الاقسام للتخصيص اعني صورة تقدم النفي اي علان التقديم يفيد
التخصيص اقتصر عليه لانه الذي فيه النزاع ثم اي لان التقوي موجود في جميع صور التقديم
وان كان غير ملحوظ في بعضها ثم شرطا الى الشرائط الثلاثة اشار الى اثنين منها بقوله
ان جاز ونحوه والى الثالث بقوله وشرطوا لا يمنع الى هذه الشروط ان يقول بها عبد القاهر
اذ المدار عنده على تقدم حرف النفي حتى تقدم على المسند اليه حرف النفي كان التقديم
للتخصيص والتفاصيل ترجع الى ثلاثة ما يكون للتخصيص فقط وما يكون للتقوي فقط
وما احتملهما وقد اشار الشارح اليها بقوله ومذهب السكاكي ... ان عبد القاهر يقول
بالتفصيل الاول والثالث فلعل المراد انه خالفه في مجموعها او في بعضها اي ان السكاكي قال
بتفاصيل لم يقل بها قائلها عبد القاهر فتامله ... التعميم شامل
لما قبل الا ايضا ثم ... هذا على ما ذكره الشارح من قوله السابق والذي يشير به
كلام الشيخ في دلائل الاعجاز الى ... لان ظاهر كلامه انه اذا بني الفعل على منكر فهو
للتخصيص قطعا ثم مثبتا كان الفعل او منفيا هذا التعميم مخصوص بما تحت قوله
والا ولا حاجة اليه لانه مفهوم من قوله والا ومذهب السكاكي الى اعلم ان حاصل الصور
على المذهبين تسعة لان المسند اليه المتقدم اما نكرة واما معرفة مضمر او مظهر فهذه ثلاثة وكل
منها اما بعد حرف نفي او قبله او مع الاثبات ولا نفي اصلا ثلاثة في ثلاثة بتسعة ثم ان عبد
القاهر فصلها تفصيلين الاول ما يتعين فيه التخصيص وهو ثلاث صور النكرة والمظهر
والمضمر اذا وقع كل بعد حرف النفي الثاني ما يحتمل التخصيص والتقوي وهو ست صور
هذه الثلاثة اذا وقعت قبل حرف النفي وهي ايضا اذا وقعت في الاثبات واما السكاكي
ففصلها ثلاث تفاصيل ما يتعين فيه التخصيص وهو النكرة اذا لم يمنع منه مانع على
ما سبق وتحته ثلاث صور ما اذا وليت حرف النفي وما اذا سبقته وما اذا لم يكن هناك
نفي اصلا الثاني ما يتعين فيه التقوي وهو المظهر وتحته ايضا هذه الثلاث صور
الثالث ما يحتملهما وهو المضمر وتحته ايضا هذه الثلاث صور فالصور عند الشيخين
تسعة اتفقا منها على ثلاثة احدها النكرة التي وليت حرف النفي نحو ما رجل قال هذا
اتفقا على ان التقديم فيها يفيد التخصيص لا غير الثانية المضمر السابق على حرف النفي
نحو انا ما قلت هذا احتمل فيها ايضا عندهما واختلفا في ست احدها وثانيها النكرة الـ...
على حرف النفي نحو رجل ما قال هذا او النكرة في الاثبات نحو رجل قال هذا كل منهما يفيد
التخصيص فقط عند السكاكي ويحتمله والتقوي عند عبد القاهر ثالثها ورابعها
وخامسها المظهر بصوره الثلاثة المتاخر عن حرف النفي والمتقدم عليه والذي
في الاثبات كل منها يفيد التقوي لا غير عند السكاكي والاول منها يفيد التخصيص عند
عبد القاهر لا غير نحو ما زيد قال هذا والثاني ... محتملات للتخصيص والتقوي
عنده

والثالث نحو زيد ما قال هذا والثالث نحو زيد قال هذا

عنده سادسها المضمر الذي ولي حرف النفي يفيد التخصيص لا غير عند عبد القاهر ويحتملهما
عند السكاكي مثاله ما انا قلت هذا ... هذا المقام فاحفظه فهو للتخصيص
اي نصا وكتب ايضا قوله فهو للتخصيص للزوم الشرطين الاتيين لكل منكر ... فليس الا
للتقوي لعدم جواز تقديره مؤخرا على انه فاعل معنى فقط الذي هو من شروط التخصيص
عنده وكتب ايضا قوله فليس الا للتقوي لا يخفى ان ارتكاب الاحتمال المرجوح من غير
ضرورة وهو اعتبار التقديم والتاخير في المظهر المرفوع على انه فاعل معنى في مقابلة الراجح
اعني الحمل على الابتداء كالمعدوم فلذا حكم بانه لا يحتمل التخصيص وان كان في نفسه محتملا
ينافي هذا ما في المفتاح وشرحه من ان زيد عرف يحتمل الاعتبارين لكن لا على السوا ...
عبد الحكيم فقد يكون للتقوي نحو انا عرفت فانه ان اعتبر كونه انا مؤخرا في الاصل لم
تقدم كان التقديم مفيدا للتخصيص دون التقوي وان لم يعتبر ذلك كان مفيدا للتقوي
وقد يكون للتخصيص اي بعد وجود الشرطين ... الراجع للتفاصيل
الثلاثة عليه ان جاز تقديره كونه اي ذكره الجواز شرطا على حدة مع ان التقدير يستلزمه
لئلا يحمل التقدير على مقدر الوصف والتفصيل المذكور بقوله والا ... عبد الحكيم لا
لفظا اي بل يكون من اللفظ تاكيدا او بدلا كما سيظهر فكونه انا فاعلا معنى لانه
مرادف للفاعل احدهما جواز التقدير ويعلم السامع انه قدر بالقرائن ثم اي
يقدر الى قصد التقدير لا للاعتبار انه كان في الاصل مؤخرا اي على انه فاعل معنى
فقط ولم يقل هذا لظهوره مما تقدم ثم فلا يفيد الا التقوي الحكم اي لا التخصيص
اذ ليس هناك تقديم معنوي ليستفاد منه التخصيص عبد الحكيم تقدير التاخير
اي على انه فاعل معنى فقط ولم يقله لظهوره مما تقدم ثم او لم يجز تقدير التاخير
اي ولو قدر بالفعل جهلا بالقواعد وقوله اصلا اي قدر بالفعل جهلا او لم يقدر لما
سنذكره من انه يكون اذا اخر فاعلا لفظا لا معنى فيلزم على كونه اصل زيد قام قام
زيد تقديم الفاعل اللفظي وهو لا يجوز ان لا يكون نحو رجل جاءني من
كل مسند اليه اذا اخر يكون فاعلا لفظا لا معنى وكان منكرا كما يوجد من عبارة المص
منه ثم لا معنى قد يقال هو فاعل لفظا ومعنى واجاب بان المراد لا معنى فقط
واجاب الاستاذ بان الفاعل معنى انما يطلق عندهم فيما ليس فاعلا لفظا الا فيما هو
فاعل لفظا كهذا ثم استثناء السكاكي اي من قوله ولا فلا يفيد الا التقوي
الحكم فانه يدل على ان ما لا يمكن تقديره مؤخرا على انه فاعل معنى انما يفيد
التقوي فيدخل فيه المنكر بحسب الظاهر قبل التخريج على الوجه البعيد اعني البدلية
وجعل الفاعل الضمير مثل رجل قام فانه لا يمكن تقديره مؤخرا على انه فاعل معنى بحسب
الظاهر فيكون مفيدا للتقوي لا للتخصيص فاخرجه وجعله مفيدا للتخصيص فاندفع
اعتراض ثم هنا واخرجه الى اشارة الى ان الاستثناء بالمعنى اللغوي اي اخرج

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)